ماذا وظيفة الفقهاء؟

المعروف بـ"ما أجلّ وظيفة الفقهاء وأخطرها"

بسم الله الرحمن الرحيم

فهذا جمع عبارات لبعض الأئمة والعلماء، تفيد أجلية وظيفة الفقهاء وأخطريتها، وليس فيه للجامع شيئ، إلا نسبة العبارات وعزوها إلى أصحابها، وإلا تقسيمه إلى أربع عنوانات:

الأول: المجتهد والعصر،

والثاني: المجتهد والحديث،

والثالث: اختلاف الأئمة رحمة للأمة،

والرابع: هم رجال ونحن رجال (قول عجيب).

الباب الأول: المجتهد والعصر

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في التحفة (ج ١٠ص ١٠٨) بعد ذكره بعض الأصحاب الذين قيل فيهم إنهم مجتهدون، كالقفال، وتلميذه القاضي حسين وابن عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد وغيرهم، ما نصه:

(والذي يتجه أن هؤلاء وإن ثبت لهم الاجتهاد فالمراد به التأهل له مطلقا أو في بعض المسائل إذ الأصح تجزئه، أما حقيقته بالفعل في سائر الأبواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي إلى الآن، كيف وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية وغيرهما يخرج عليها استنباطاته وتفريعاته، وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا يغني عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق[١]، فإن أدون أصحابنا ومن بعده بلغ ذلك ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي، فضلا عن الاجتهاد النسبي[٢]، فضلا عن الاجتهاد المطلق) (اهـ كلام **التحفة**).

---

[١] قوله: (فيما سبق) **التحفة** ١٠|١٠٨ (اهـ من الجامع منه).

[٢] قوله: (عن الاجتهاد النسبي) أي الاجتهاد في بعض الأبواب فضلا عن الاجتهاد المطلق أي في جميع الأبواب (اهـ ع ح)، (اهـ منه).

وقال الكردي رحمه الله في **فتاواه** (ص٢٥٧):

(لا شبهة أن العلم إنما يدرك بالأخذ عن المشائخ، فمن كان شيخه الكتاب فخطأه أكثر من الصواب، ودعوى الاجتهاد اليوم في غاية من البعد، وقد قال الإمام الرافعي والنووي، وسبقهما إلى ذلك الفخر الرازي: (الناس كالمجمعين اليوم على أنه لا مجتهد)، قال الشيخ ابن حجر في **فتاواه**: (بل قال بعض الأصوليين منا: لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل) -أي من كل الوجوه- (اهـ)، وقال ابن الصلاح: (ومن دهر طويل يزيد على ثلاث مائة سنة عدم المجتهد المستقل) (اهـ).

وهذا الإمام السيوطي مع سعة اطلاعه وباعه في العلوم وتفننه فيها بما لم يسبق إليه، ادعى الاجتهاد النسبي لا الاستقلالي، كما قاله بنفسه في بعض تآليفه، ومع ذلك لم يسلم له، وقد نافت[٣] مؤلفاته على الخمسمائة، ودلت على علو كعبه في الكتاب والسنة ووسائلهما، وادعى ذلك غيره من الأئمة كالسبكي والبلقيني وابن دقيق العيد وغيرهم، لكن قال الشيخ ابن حجر: التحقيق أنهم إنما ثبت لهم نوع اجتهاد لا الاستقلال، فدعوى الاجتهاد لمن لم يقرب منهم باطلة) (اهـ كلام الكردي).

وقال الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني المتوفى سنة ١٣٥٠ رحمه الله تعالى في **شواهد الحق** (ص ٥):

(قال الإمام المناوي في أول **شرحه الكبير على الجامع الصغير** من عبارة طويلة: (قال العلامة الشهاب ابن حجر الهيتمي: لما ادعى الجلال السيوطي الاجتهاد قام عليه معاصروه ورموه عن قوس واحد، وكتبوا له سؤالا فيه مسائل أطلق الأصحاب فيها وجهين، وطلبوا منه إن كان عنده أدنى مراتب الاجتهاد -وهو اجتهاد الفتوى- فليتكلم على الراجح من تلك الأوجه وعلى الدليل على قواعد المجتهدين، فرد السؤال من غير كتابة، واعتذر بأن له أشغالا تمنعه من النظر في ذلك، قال الشهاب: فتأمل صعوبة هذه المرتبة -أعني اجتهاد الفتوى الذي هو أدنى مراتب الاجتهاد- يظهر لك أن مدعيها فضلا عن مدعي الاجتهاد المطلق في حيرة من أمره وفساد في فكره، وأنه ممن ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء).

---

[٣] أي زادت.

قال: (ومن تصور مرتبة الاجتهاد المطلق استحيى من الله أن ينسبها لأحد من أهل هذه الأزمنة، بل قال ابن الصلاح ومن تبعه: إنها انقطعت من نحو ثلاثمائة سنة ولابن الصلاح نحو الثلثمائة سنة أي لأنه من أهل القرن السادس، فتكون اليوم قد انقطعت من ستمائة سنة -أي بالنظر إلى عصر ابن حجر وهو من أهل القرن العاشر، فيكون لها الآن منقطعة نحو ألف سنة إذ نحن في العام السابع عشر من القرن الرابع عشر).

قال: (بل نقل ابن الصلاح عن بعض الأصوليين، أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل، ثم قال الشهاب ابن حجر: واذا كان بين الأئمة نزاع طويل في أن إمام الحرمين وحجة الإسلام الغزالي وناهيك بهما، هل هما من أصحاب الوجوه أو لا، فما ظنك بغيرهما، بل قال الأئمة في الروياني صاحب البحر: (إنه لم يكن من أصحاب الوجوه)، هذا مع قوله: (لو ضاعت نصوص الشافعي لأمليتها من صدري)، فإذا لم يتأهل هؤلاء الأكابر لمرتبة الاجتهاد المذهبي، فكيف يسوغ لمن لم يفهم أكثر عباراتهم على وجهها أن يدعي ما هو أعلى من ذلك -وهو الاجتهاد المطلق- سبحانك هذا بهتان مبين؟!) (اه)، وفي الأنوار عن الإمام الرافعي الشافعي: (القوم كالمجمعين على أنه لا مجتهد اليوم.)

وقال عالم الأقطار الشامية ابن أبي الدم بعد سرده شروط الاجتهاد المطلق: (هذه الشروط يعز وجودها في زماننا في شخص من العلماء، بل لا يوجد في البسيطة اليوم مجتهد مطلق، بل ولا مجتهد في مذهب إمام تعتبر أقواله وجوها مخرجة على مذهب إمامه، ما ذاك إلا أن الله أعجز الخلائق عن هذا، إعلاما لعباده بتصرم الزمان وقرب الساعة وإن ذلك من أشراطها.

وقد قال شيخ الأصحاب القفال: (الفتوى قسمان، أحدهما: من جمع شرائط الاجتهاد، وهذا لا يوجد، والثاني: من ينتحل مذهب واحد من الأئمة كالشافعي وعرف مذهبه وصار حاذقا فيه بحيث لا يشذ عنه شيئ من أصوله، فإذا سئل عن حادثة فإن عرف لصاحبه نصا أجاب عليه، وإلا يجتهد فيها على مذهبه ويخرجها على أصوله، وهذا أعز من الكبريت الأحمر)، فإذا كان هذا قول القفال مع جلالة قدره وكون تلامذته وغلمانه أصحاب وجوه في المذهب، فكيف بعلماء عصرنا؟!، ومن جملة غلمانه القاضي

حسين والفوراني ووالد إمام الحرمين والصيدلاني والبوشنجي وغيرهم، وبموتهم وموت أصحاب أبي حامد انقطع الاجتهاد وتخريج الوجوه من مذهب الشافعي، وغايتهم نقله وحفظه، فأما في هذا الزمان فقد خلت الدنيا منهم وشغر الزمان عنهم) (إلى هنا كلام ابن أبي الدم).

وقد صرح حجة الإسلام الغزالي بخلو عصره من مجتهد حيث قال في **الإحياء** في تقسيم للمناظرات ما نصه: (أما من ليس له رتبة الاجتهاد وهو حكم كل أهل العصر، فإنما يفتي فيه ناقلا عن مذهب صاحبه، فلو ظهر له ضعف مذهبه لم يتركه)، وقال في **الوسيط** بهذه الشروط -يعني شروط الاجتهاد المعتبرة في القاضي- (قد تعذرت في عصرنا)، (انتهت عبارة **الشرح الكبير** للمناوي باختصار).

انظر عقد الجيد للشاه ولي الله، ت: عبد النصير المليباري ص ٢٠١

ومن أراد الاطلاع على أبسط من هذا في هذا البحث، فليراجعها ويراجع **حاشية ابن قاسم على جمع الجوامع وفتاوى ابن حجر وفتاوى الشيخ محمد بن سليمان الكردي** وغيرها من كتب الأصول والفقه، يجد العلماء قد اتفقوا على انقطاع المذهبي، فضلا عن الاجتهاد المطلق.

قال العلامة الكردي المذكور بعد أن نقل عن الأئمة انقطاع الاجتهاد منذ عصور طويلة، وقول الفخر الرازي والإمامين الرافعي والنووي: (الناس كالمجمعين اليوم على أنه لا مجتهد): (حكم من لم يبلغ رتبة الاجتهاد، إذا رأى حديثا صحيحا ولم تسمح نفسه بمخالفته أن يفتش عمن أخذ به من المجتهدين فيقلده فيه، كما نبه عليه الإمام العمدة المحقق القدوة النووي في **الروضة**، إذ الاستنباط من الكتاب والسنة لا يجوز إلا لمن بلغ رتبة الاجتهاد كما نصوا عليه) (انتهت عبارة **فتاوى الكردي**)، (اهـ كلام النبهاني).

وفي **حاشية الباجوري على الغزي** (ج ١ص٢١): (وقد انقطع المجتهد المطلق من نحو الثلثمائة، وادعى الجلال السيوطي بقاءه إلى آخر الزمان، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: {يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها}، ومنع الاستدلال بأن المراد بـ(من يجدد أمر الدين) من يقرر الشرائع والأحكام لا المجتهد المطلق، وخرج به مجتهد المذهب، وهو من يستنبط الأحكام من قواعد إمامه كالمزني،

ومجتهد الفتوى، وهو من يقدر على الترجيح في الأقوال كالرافعي والنووي، لا كالرملي وابن حجر، فإنهما لم يبلغا مرتبة الترجيح بل هما مقلدان فقط، وقال بعضهم: بل لهما ترجيح في بعض المسائل بل وللشبراملسي أيضا) (اهكلام الباجوري).

وفي جمع الجوامع وشرحه بعد ذكر المجتهد المطلق (ج ٢ ص ٢٤٨) ما نصه: (ودونه مجتهد المذهب[٤]، وهو المتمكن من تخريج الوجوه) التي يبديها (على نصوص إمامه) في المسائل، (ودونه) أي دون مجتهد المذهب (مجتهد الفتيا، وهو المتبحر) في مذهب إمامه (المتمكن من ترجيح قول) له (على آخر) أطلقهما (اهكلام الجمع والشرح).

قال السيوطي: (ولم يذكر في جمع الجوامع مرتبة بعد ذلك، وقد ذكر في شرح المهذب مرتبة رابعة، وهي أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات، ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه، وما لم يجده منقولا، إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق، جاز إلحاقه به والفتوى به، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد في المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه) (اه)، وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في شيئ (اهقاله سم) (اهبناني)، بقي الذين يفتون بما حفظوه أو وجدوه في كتب الأصحاب كما هو الآن، قال السعد: (الظاهر أنهم بمنزلة النقلة والرواة، فينبغي قبول أقوالهم على حصول شرط الراوي) (اهشربيني)[٥].

---

[٤] لا يعدو (أي لا يتجاوز) مذهب إمام خاص، فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه، وليراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع، فإنه مع المجتهد كالمجتهد مع النصوص الشرعي، ولم يكن له العدول عن نص إمامه، كما لا يجوز الاجتهاد مع النص، (اهتحفة ١٠٩|١٠ منه).

[٥] وقال الشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي (المتوفى سنة ١٣٥٢) في فيض الباري ١٧|٣: (واعلم أنه ما من فن إلا ولي فيه رأي غير الفقه، فإني فيه مقلد صرف، ولا أرى فيه حقا إلا لمن حصل له الاجتهاد) (اهمنه)

الباب الثاني: المجتهد والحديث

في الفتاوى الحديثية لابن حجر رحمه الله تعالى (ص٢٤٢):

(وسئل نفع الله به بما لفظه: (الحديث مضلة إلا للفقهاء) هل هو حديث وما معناه مع أن معرفة الحديث شرط في مسمى الفقيه، وأيما أعظم قدرا وأجل ذكرا الفقهاء أو المحدثون؟.

فأجاب بقوله: ليس بحديث وإنما هو من كلام ابن عيينة أو غيره، ومعناه أن الحديث كالقرآن في أنه قد يكون عام اللفظ خاص المعنى وعكسه، ومنه ناسخ ومنسوخ، ومنه ما لم يصحبه عمل، ومنه مشكل يقتضي ظاهره التشبيه كحديث ينزل ربنا الخ، ولا يعرف معنى هذه إلا الفقهاء بخلاف من لايعرف إلا مجرد الحديث، فإنه يضل فيه كما وقع لبعض متقدمي الحديث، بل ومتأخريهم كابن تيمية وأتباعهم، وبهذا يعلم فضل الفقهاء المستنبطين على المحدثين غير المستنبطين، ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم: {رب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه}.

فمستنبطو الفروع هم خيار سلف الأمة وعلماؤهم وعدولهم وأهل الفقه والمعرفة فيهم، فهم قوم غذوا بالتقوى وربوا بالهدى، أفنوا أعمارهم في استنباطها وتحقيقها بعد أن ميزوا صحيح الأحاديث من سقيمها وناسخها من منسوخها، فأصلوا أصولها ومهدوا فروعها، فجزاهم الله عن المسلمين خيرا وأحسن جزاءهم كما جعلهم ورثة أنبيائه وحفاظ شرعه وشهود آلائه.

ووقفت امرأة على مجلس فيه يحيى بن معين وزهير بن حرث وخلف بن صالح وجماعة يتذاكرون الحديث، فسألتهم: (هل تغسل الحائض الميت؟) فسكتوا، فأقبل أبو ثور، فأمروها أن تسأله فسألته، فقال: (نعم تغسله، لحديث عائشة رضي الله عنها {إن حيضك ليس في يدك}، وإنها كانت تفرق رأسه صلى الله عليه وسلم وهي حائض، فإذا فرقت رأس الحي فالميت أولى بذلك)، قالوا: (نعم، حدثنا بذلك فلان عن فلان)، فقالت لهم: (أين كنتم إلى الآن؟).

وكان الأعمش يسأل أبا حنيفة رضي الله عنهما عن المسائل فيجيبه، فيقول: (من أين لك بهذا؟) فيقول: (أنت حدثتنا عن النخعي بكذا أو عن الشعبي بكذا)، فيقول الأعمش عند ذلك: (يا معشر الفقهاء نحن الأطيار وأنتم الصيادون لها)، وقال ابن عبد البر: (أراد الأعمش الحج، فلما بلغ الحيرة قال لعلي بن مشهد: اذهب إلى أبي حنيفة حتى يكتب لنا المناسك)، ثم ذكر ابن عبد البر حكايات يطول ذكرها من تلبيس إبليس[6] وغيره، فذكر فيه جهل المحدثين معرفة الأحكام.

وقال ابن وهب: (كل صاحب حديث لا يكون له رأس في الفقه لا يفلح أبدا، ولولا أن الله تعالى أنقذنا بمالك لضللنا)، وقال بعضهم: (لا أجهل من صاحب حديث إن لم يتفقه فيه)، وقال مالك رضي الله عنه لابني أخته بكر وإسماعيل: (أراكما تحبان الحديث وتطلبانه؟) قالا: (نعم)، قال : (إن أحببتما أن تنتفعا به وينفع الله بكما فأقلا من الحديث وتفقها)، أشار رضي الله عنه إلى أنه لا بد من معرفة الحديث، لكن العمدة إنما هي على التفقه فيه) (اهـ كلام الفتاوى بحذف).

وقال الحافظ الحازمي الشافعي المتوفى سنة ٥٨٤ في شروط الأئمة (ص٣٦): (مهما كانت الشرائط موجودة في حق راو كان على شرطهم وغرضهم، وله منهم قبول خبره تفرد بالحديث أو شاذه غيره فيه، نعم يفيد هذا في باب الترجيحات عند تعارض الأخبار حالة المذاكرة بين المتناظرين، وذلك من وظيفة الفقهاء لأن قصدهم إثبات الأحكام، ومجال نظرهم في ذلك متسع، وقد أورد بعض أئمتنا في باب الترجيحات نيفا وأربعين وجها في ترجيح أحد الحديثين على الآخر) (اهـ كلام الحازمي).

وقال محمد زاهد الكوثري في تعليقاته بعد قول الحازمي (وذلك من وظيفة الفقهاء) ما نصه:

(وما أجل وظيفتهم وأخطرها!! ومن التهجم خفوف[7] بعض المتهوسين[8] إلى الأخذ بأول حديث، يبلغهم في المسائل الخلافية من غير نظر إلى أنه هل هناك معارض أقوى، أو

[6] تلبيس إبليس هو اسم كتاب لابن الجوزي كما يأتي (اهـ) منه.

[7] أي إسراع (اهـ).

ما هو طريق الترجيح بين المتعارضين، أو ما هو وجه الجمع بينها، وربما يسارع إلى نفي ما لم يبلغه، وهو يدعي في ذلك كله أنه أخذ بقول الأئمة الفقهاء حيث نقل عن كل منهم (أنه إذا صح الحديث فهو مذهبي)، ولكن ذلك فيما إذا لم يكن معارض هناك، وأين له معرفة ذلك؟ والموفق من وقف عند حده ولم ينازع الأمر أهله، على أن الرواة مهما برعوا قلما يصيبون في تفقهاتهم، وليس أدل على ذلك مما رد على أبي عبد الله البخاري من تفقهاته في صحيحه مع جلالة مقداره في الحفظ وعظمه في النفوس.

ولقد أنصف الأعمش حين قال لأبي يوسف: (أنتم الأطباء ونحن الصيادلة) على ما رواه ابن عبد البر في جامع العلم، وفي التلبيس لابن الجوزي جملة تفقهات للرواة يحكيها عنهم ليعتبر بما فيها من العبر، وفيما ذكره المصنف إشارة إلى ما قلناه) (اهكلام الكوثري).

وقال أيضا بعد قول الحازمي (نيفا وأربعين وجها) ما نصه: (وأبلغها المصنف إلى خمسين وجها في كتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ونقلها برمتها العراقي في شرح تبصرته، وليس بين تلك الوجوه كون أحد الحديثين مما رواه البخاري ومسلم مثلا دون الثاني، وإنما ذكر فيه أوصافا ترجع إلى نفس الرواة، لا المخرجين أصحاب الكتب، ووجوه الترجيح والجمع مما اختلفت فيه آراء فقهاء الأمصار واعتركت فيه أنظار النظار، وأما ما يقال: (من وجوب العمل بما في الصحيحين من غير توقف على النظر فيهما بخلاف غيرهما)، فقد ردّ بأن ظاهره غير مستقيم، لأن المراد إن كان أعم من المجتهد وغيره ففيه أن المجتهد لا يجب عليه أن يقلد غيره، وإن كان المقصود المقلد فليس له إلا أن يتبع مجتهده) (اهكلام الكوثري).

قال الجامع: (قول الكوثري: فقد رد بأن ظاهره الخ، قال ملا علي القاري في شرح شرح النخبة (ص٤٣): اللّهُمَّ إلا أن يقال المراد المقلد المجتهد في المذهب، فإنه إذا لم ير نصا عن إمامه فله أن يقلد الشيخين في تصحيحهما، ويبني عليه مسألة فرعية) (اهما في القاري)، (اهكلام الجامع).

[8] من (الهوس)، وهو طرف من الجنون وخفة العقل ويبس الرأس (اه من القاموس وغيره) (اهمنه).

وقال الحازمي في الشروط (ص٥٧): (ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف[٩] متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، أما الفقهاء فمدارك الضعف عندهم محصورة، وجلّها منوط بمراعاة ظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب آخر مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة) (اه كلام الحازمي).

ومن هنا قال ابن الهمام بعد أن ذكر ما نقلناه عنه في الترجيح ثم حكمهما[١٠] أو حكم أحدهما: (بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط مما لا يقطع فيه بمطابقة الواقع، فيجوز كون الواقع خلافه، وقد أخرج مسلم عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط، حتى إن من اعتبر شرطا وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه هذا الشرط عنده مكافئا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راويا ووثقه الآخر، نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر، أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه، فما صح من الحديث في غير الكتابين يعارض ما فيهما) (اه).

وقال ابن الأمير الحاج في شرح التحرير ما معناه: (ثم مما ينبغي التنبه له، أن أصحيّتهما على ما سواهما تنزلا إما تكون بالنظر إلى من بعدهما لا المجتهدين المتقدمين عليهما، فإن هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يغالط به والله سبحانه أعلم) (اه)، يريد أن الشيخين وأصحاب السنن[١١] جماعة متعاصرون من الحفاظ أتوا بعد تدوين الفقه الإسلامي، واعتنوا بقسم من الحديث، وكان الأئمة المجتهدون قبلهم أوفر مادة وأكثر حديثا، بين أيديهم المرفوع والموقوف والمرسل وفتاوى الصحابة والتابعين، ونظر المجتهد ليس بقاصر على قسم من الحديث، ودونك الجوامع والمصنفات في كل باب

---

[٩] أي ضعف الأحاديث (اه).

[١٠] أي البخاري ومسلم (اه).

[١١] ان أصحاب الصحاح الخمسة قد اشتركوا في أخذ العلم عن شيوخ معلومة، فإنهم كانوا في عصر واحد -وهو القرن الثالث- الذي ظهرت فيه شمس الحديث وبسطت أنوارها على الأرض بمن فيها، ولكن مسلما والترمذي كانا كثيري الاجتماع بالبخاري رضي الله عنهم (اه من شرح التاج) (اه منه).

منها تذكر هذه الأنواع التي لا يستغنى عنها المجتهد، وأصحاب الجوامع والمصنفات قبل الستة من الحفاظ أصحاب هؤلاء وأصحاب أصحابهم، والنظر في أسانيدها كان أمرا هينا عندهم لعلو طبقتهم لا سيما واستدلال المجتهد بحديث تصحيح له[12]، والاحتياج إلى الستة والاحتجاج بها إنما هو بالنظر إلى من تأخر عنهم فقط والله أعلم (اهـ **تعليقات الكوثري**)[13].

وقال صاحب **حسن الحديث شرح تهذيب مصطلح الحديث**: (وقال الترمذي: إن أهل الحديث لا يصححون مثل حديث {هو الطهور ماؤه}، ولكن الحديث صحيح عندي، لأن العلماء تلقوه بالقبول، ولأن ما اعتضد أيضا بموافقة آية من كتاب الله تعالى أو بعض أصول الشريعة إذا لم يكن في سنده كذاب يحكم بالصحة لغيره أيضا، قال في **تقريب المدارك على موطأ مالك**: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله تعالى أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به) (اهـ كلام صاحب **حسن الحديث**)، قال الترمذي في **جامعه**: (الفقهاء هم أعلم بمعاني الحديث) (قاله في **فتح الملهم**).

وفي **القول الجلي الوافر** لـلعلامة السيد محمد عوض الشريف الدمياطي ما نصه:

(تذييل مهم في الكلام على قول إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه: إذا صح الحديث فهو مذهبي،): قال ابن حجر في **شرح العباب** كما نقله ع ح في **حواشي التحفة** في فصل في بيان فدية الصوم: (وقد قدمت أول الصلاة ما يعلم منه أنه حيث قال في شيئ بعينه: (إذا صح الحديث في هذا قلت به)[14] وجب تنفيذ وصيته من غير توقف على النظر في وجود معارض، لأنه رضي الله تعالى عنه لا يقول ذلك إلا إذا لم يبق عنده احتمال معارض إلا صحة الحديث، بخلاف ما إذا رأينا حديثا صح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا

[12] وفي الكوثري في موضع آخر: ومعلوم أن أخذ الفقيه بحديث تصحيح له، (اهـ منه).

[13] وما نقل في هامش الترمذي ص ٢١ عن شرح المشكاة للشيخ عبد الحق (اهـ منه).

[14] المحلي (ج ١ ص ١١٤).

ترك ما قاله حتى ننظر في جميع القوادح والموانع، فإن انتفت كلها عمل بوصايته حينئذ، وإلا فلا) (انتهى).

وقوله: (في شيئ بعينه)، يعني في مسألة معينة، كما عبر به في شرح العباب، وقوله: (بخلاف ما قاله) ، أي بخلاف حكم قاله، وقوله: (فاذا انتفت كلها) إلى آخره، قال في شرح العباب: ولا يحيط بذلك إلا مجتهدو المذهب من أرباب الوجوه دون من عداهم، فحينئذ يتعين عليهم، ويمتنع على غيرهم مطلقا العمل بوصيته، لأنه لو اطلع عليه يعمل به بخلاف ما إذا لم يسلم من ذلك، لأنه لو اطلع عليه ربما بين ما يسقط العمل بذلك الحديث، وبما تقرر تعلم عذر الأصحاب ومن بعدهم في ترك العمل بأحاديث صحيحة بخلاف ما قاله الشافعي رضي الله عنه وعنهم.

وقال ابن حجر في كتابه شن الغارة[١٥] قال ابن الصلاح: (وليس هذا -يعني قوله رضي الله عنه (إذا صح الحديث فهو مذهبي)- بالهين[١٦]، وليس كل فقيه يسوغ له أن يستقل بالعمل بما رآه حجة من الحديث، فكم من حديث تركه الشافعي عمدا على علم منه بصحته لمانع اطلع عليه وخفي على غيره، كموسى بن أبي الجارود ممن صحب الشافعي، فإنه أخذ بحديث {أفطر الحاجم والمحجوم}، وخفي عليه أن الشافعي تركه لكونه منسوخا عنده، وحينئذ فمن وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه، ولم يكمل له الاجتهاد ووجد حرارة في قلبه في مخالفة الحديث بعد أن بحث ولم يجد لمخالفته عنه جوابا شافيا، فلينظر إن عمل بذلك الحديث إمام مستقل فله أن يتمذهب بمذهبه[١٧] في العمل بذلك الحديث، ويكون ذلك عذرا له في ترك مذهب إمامه في ذلك) (انتهى كلام ابن الصلاح).

---

[١٥] قوله: (شن الغارة) التحفة ٥٩/٤ (اهمنه).

[١٦] قال الربيع سليمان: رأيت على باب دار الإمام الشافعي رضي الله عنه سبعمائة راحلة تطلب سماع كتبه رضي الله عنه، وكان يقول مع ذلك: إذا صح الحديث فهو مذهبي، (اهطبقات الشعراني)، (اهمنه).

[١٧] قوله: (فله أن يتمذهب بمذهبه الخ)، اذ الاستنباط من الكتاب والسنة لا يجوز إلا لمن بلغ رتبة الاجتهاد كما نصوا عليه، (اه فتاوى الكردي ص٢٥٧) (اهمنه).

قال النووي في شرح المهذب: (ما قاله حسن متعين، قال في الشرح المذكور: إنما هذا -يعني قول الشافعي إذا صح الحديث- فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب، وشرطه أن يغلب على ظنه أن الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبههم، وهذا شرط صعب قل من يتصف به، وإنما اشترطوا ما ذكرناه لأن الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رآها، ولكن قام الدليل عنده على طعن فيها أو تخصيصها أو تأويلها ونحو ذلك) (اهـ).

قال السبكي: (وهذا الذي قاله ابن الصلاح والنووي ليس ردا لما قاله الشافعي (إذا صح الحديث فخذوا به واتركوا قولي) ولا لكونه فضيلة امتاز بها على غيره من المجتهدين، ولكنه تبيين لصعوبة هذا المقام حتى لا يغتر به كل أحد)، وقال أبو شامة -شيخ النووي وتلميذ ابن الصلاح- بعد ذكره الكلام على قول الشافعي (إذا صح الحديث فخذوا به): (ولا يتأتى النهوض إلا من عالم معلوم الاجتهاد، وهو الذي خاطبه الشافعي بقوله: (فخذوا به)، وليس هذا لكل أحد، فكم في السنة من حديث العملُ على خلافه)، وبين ذلك ثم قال: (فالأمر في ذلك ليس بالسهل)، قال ابن عيينة: (الحديث مضلة إلا للفقهاء) (انتهى ما أردنا نقله من شن الغارة).

وقوله: (وبما تقرر تعلم عذر الأصحاب الخ)، ما ذكر في شرح العباب عن المجموع في مقدمته أن ذلك لم يتفق للأصحاب إلا نادرا، وقوله: (لكونه منسوخا)، أي بخبر البخاري عن ابن عباس {أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم} لتأخره كما بينه الشافعي رضي الله عنه، قاله في التحفة، وقوله: (لم يكمل له الاجتهاد)، فإن كملت آلات الاجتهاد ولو في تلك المسئلة، كان له الاستدلال بالعمل[18] بالحديث، كما قاله في شرح العباب أيضا.

وسكت ابن الصلاح على ما إذا لم يجد من يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث، فإن كان إجماع لم يعمل به -يعني بهذا الحديث- وإلا فالأولى اتباع الحديث،

[18] أي في العمل (اهـ).

وليتنبه كل التنبه أن هذا مفروض في رجل عالم كامل تقي مشهود له بسعة الاطلاع على كتب الفروع والسنة، كما يعلم ذلك من ذوق الكلام، والغوص على دقائقه، وقل أن يوجد في زماننا من هذه صفته والله تعالى الموفق (اهـ كلام القول الجلي).

وفي **فيض الباري** (ج١ ص ٢٢٩) ما نصه:

(الكلام في الربط بين القرآن والحديث والفقه كيف هو؟) واعلم أن فهم الحديث والاطلاع على أغراض الشارع مما لا يتيسر إلا بعد علم الفقه، لايمكن شرحه بمجرد اللغة ما دام لم يظهر فيه أقوال الصحابة رضي الله عنهم ومذاهب الأئمة، بل يبقى معلقا لايدري وجوهه وطرقه، فإذا انكشف ما ذهب إليه الذاهبون واختاره المختارون خف عليك أن تختار واحدا من هذه الوجوه.

وهو حال الحديث مع القرآن ربما يتعذر تحصيل مراده بدون المراجعة إلى الأحاديث، فإذا وردت الأحاديث التي تتعلق به قرب اقتناص غرض الشارع، وهذا من غاية علوه ورفعة محله، بل كلما كان الكلام أبلغ كان في احتمال الوجوه أزيد، ولا يفهم هذا المعنى إلا من عنى به، وأما الجاهل فيزعمه سهل الوصول، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَد يَسَّرنَا ٱلقُرءَانَ لِلذِّكرِ﴾ [سورة القمر:١٧] الخ، ولا يدري أنه ليس تيسره على قدر ما فهمه، بل معناه: أنه يشترك في تحصيل معناه والاستفادة منه الأعالي والأداني، لكنه يكون بقدر نصيبهم من العلم، وهذا من غاية إعجازه، يسمعه الجاهل ويأخذ منه علما بقدره، ويراه الفحول ويفهمون منه دلاء بقدر أفهامهم، بخلاف كلام الناس فإنه إن كان ملتحقا بأصوات الحيوانات فإنه لا يلتفت إليه، وإن كان في مرتبة من البلاغة لايدرك مراده الجهلاء، وهذا كتاب بلغ في مراتب البلاغة أقصاها، ولم يزل سحاب علومه ماطرا على كافة الناس عقلائهم وسفهائهم سواء بسواء، وهذا معنى التيسير لا ما فهموه (اهـ كلام **فيض الباري**).

وقال الشيخ محمد بدر عالم في **حاشيته على الفيض**: (قوله: بل يبقى معلقا)، ولا يشق عليك هذا اللفظ، فإنه روي عن الإمام أبي حنيفة كما في **الميزان**: (لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن)، وعن الإمام الشافعي رضي الله عنه: (جميع ما تقوله الأئمة شرح

للسنة وجميع السنة شرح للقرآن)، وقد روي عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه قال لرجل: (إنك امرؤ أحمق، أتجد في كتاب الله الظهر أربعا، لا يجهر فيها بالقراءة؟)، ثم عدد إليه الصلاة والزكاة ونحو هذا، ثم قال: (أتجد هذا في كتاب الله مفسرا؟، وأن كتاب الله أبهم هذا، وأن السنة تفسر ذلك)، وقال الأوزاعي: (الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب)، قال ابن عبد البر: (يريد أنها تقضي عليه وتبين المراد منه)، وسئل أحمد بن حنبل عن الحديث الذي روي {أن السنة قاضية على الكتاب}، فقال: (ما أجسر هذا ولكني أقول: إن السنة تفسر الكتاب) (كذا في **الموافقات** مع اختصار)، (اهـ كلام بدر عالم).

وفي فتح الملهم (ج١ص٤٩١): (وقد ناظر إسحاق بن راهويه الشافعي -وأحمد بن حنبل حاضر- في جلود الميتة إذا دبغت، فقال الشافعي: (دباغها طهور)، فقال إسحاق: (ما الدليل؟)، فقال الشافعي: (حديث ابن عباس عن ميمونة)، فقال إسحاق: (حديث ابن حكيم[١٩] أشبه أن يكون ناسخا لحديث ميمونة، لأنه قبل موته بشهر)، فقال الشافعي: (هذا كتاب وذلك سماع)، فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر، وكان حجة عليهم عند الله)، فسكت الشافعي، فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن حكيم وأفتى به، ورجع إسحاق إلى حديث الشافعي فأفتى بحديث ميمونة (كذا في **طبقات الشافعية الكبرى**).

قال صاحب **الطبقات**: (وهذه المناظرة قد حكاها البيهقي وغيره، وقد يظن قاصر الفهم أن الشافعي انقطع فيها مع إسحاق، وليس الأمر كذلك، ويكفيه مع قصور فهمه أن يتأمل رجوع إسحاق إلى قول الشافعي، فلو كانت حجته قد نهضت على الشافعي لما رجع إليه، ثم تحقيق هذا أن اعتراض إسحاق فاسد الوضع لا يقابل بغير السكوت، بيانه أن كتاب عبد الله بن حكيم كتاب عارضه سماع، ولم يتيقن أنه مسبوق بالسماع، وإنما ظن ذلك ظنا لقرب التاريخ، ومجرد هذا لا ينهض بالنسخ، أما ما كتب رسول الله صلى الله

[١٩] لفظه: قال (كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب) رواه الخمسة، ولم يذكر منهم المدة غير أحمد وأبي دود- انتهى المنتقى (اهـ منه).

عليه وسلم إلى كسرى وقيصر، فلم يعارضها شيئ بل عضدتها القرائن، وساعدها التواتر الدال على أن هذا النبي صلى الله عليه وسلم جاء بالدعوة إلى ما في هذا الكتاب، فلاح بهذا أن السكوت من الشافعي تسجيل على إسحاق بأن اعتراضه فاسد الوضع فلم يستحق عنده جوابا، وهذا شأن الخارج عن المبحث عند الجدليين، فإنه لا يقابل بغير السكوت، ورب سكوت أبلغ من نطق، ومن ثم رجع إليه إسحاق فافهم ما يلقي إليك) (اه كلام فتح الملهم).

وفي شرح المهذب (ج ١ ص٦٤) عن ابن خزيمة أنه قال: (لا أعلم سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتبه)، وجلالة ابن خزيمة وإمامته في الحديث والفقه ومعرفته بنصوص الشافعي بالمحل المعروف) (اه[٢٠] كلام شرح المهذب).

وفي نيل الأماني(ص٥٧): قال الإمام: (وكان للشافعي فيه -أي في ناسخ الحديث ومنسوخه- يد طولى وسابقة أولى، فقد نقل عن الإمام أحمد، أنه قال لأحمد بن وارة وقد قدم من مصر: (كتبت كتب الشافعي؟) قال: (لا) قال: (فرطت، ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي) (اه كلام نيل الأماني).

والشافعي إمام الأئمة علما وعملا وورعا وزهدا ومعرفة وذكاء وحفظا ونسبا، قاله ابن حجر رحمه الله تعالى في التحفة، ثم بين فيها كونه إمام الأئمة في الأمور المذكورة، قال: (ومن الخوارق التي لم يقع نظيرها لمجتهد غيره استنباطه وتحريره لمذهبه الجديد على سعته المفرطة في نحو أربع سنين) (اه).

---

[٢٠] قال الملا علي القاري في شرح شرح النخبة ٨٠ ما نصه: واعلم أن معرفة زيادة الثقة فن لطيف يستحسن العناية به لما يستفاد بالزيادة من الأحكام وتقييد الإطلاق وإيضاح المعاني في غير ذلك، وإنما يعرف بجميع الطرق والأبواب، وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة لجمعه بين الفقه والحديث مشارا إليه بحيث قال تلميذه ابن حبان: (ما رأيت على أديم الأرض من يحفظ بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظ زاد في الخبر ثقة ما غيره، حتى كان السنن نصب عينيه)، (اه كلام القاري)، وقال القاري أيضا في الشرح ١٠١: قال ابن خزيمة: (لا أعرف حديثين متضادين فمن كان عنده شيئ فليأتني به لأولف بينهما)- (اه قاري).
ولا يخفى على أحد مرتبة ابن حبان في العلوم فاعرف من كلامه وكلام أمثاله قدر جلالة ابن خزيمة رحمه الله التي نوّه بها الإمام العمدة المحقق القدوة الولي بلا نزاع النووي رحمه الله تعالى ورحمنا معه، فيا عجبا لرجال في هذا الزمان يقول كل منهم أنا رجل والشافعي رجل، وهل هذا إلا لهوس ويبس الرأس!!- (اه منه).

وفي **الفوائد المدنية** للكردي رحمه الله نقلا عن عبد الوهاب السبكي رضي الله عنه: أن أهل العلم بالتجارب ذكروا: (أن من خواص الشافعي رضي الله عنه من بين الأئمة من تعرض إليه أو إلى مذهبه بسوء أو تنقيص هلك قريبا)، وأخذوا ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم: {من أهان قريشا أهانه الله تعالى}، قالوا: وليس في المتبوعين قرشي غيره (اهـ كلام الكردي).

وقد بين النبهاني رحمه الله في **شواهد الحق** (ص٧) فوائد قراءة الأحاديث النبوية في هذا الزمان الذي انقطع فيه الاجتهاد فقال:

(وعليك إذا كنت أهلا بقراءة الأحاديث النبوية لتعرف أدلة مذهبك، وتعمل بأحاديث الترغيب والترهيب، وتعرف عظمة دين الإسلام وتفرعاته وعقائده، وكمالات الله تعالى وأسماءه وصفاته، وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وفضائله ومعجزاته، وأحوال الدنيا والآخرة والبعث والنشور والجنة والنار، وأخبار الملائكة والجن والأمم السالفة، وفضل النبيين وكتبهم، وتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم وكتابه عليهم، ومناقب آله وأصحابه، وأشراط الساعة وسائر العلوم والآداب الدنيوية والأخروية.

فقد جمعت أحاديثه صلى الله عليه وسلم علم الأولين والآخرين، إذا علمت ذلك تعلم شدة جهل من يقول: (إذا لم نأخذ الأحكام الشرعية من الأحاديث فما فائدتها؟)، فهذه فوائد لا تعد ولا تحصى، وهي معظم دين الإسلام، أما أحاديث الأحكام الواردة في نحو الصلاة والصيام والحج والزكاة والمعاملات، وهي -على ما قال بعضهم- نحو خمسمائة حديث[1]، فإذا رأيت منها حديثا صحيحا لايوافق مذهبك، فقلد بالأخذ بذلك الحديث من أخذ به من الأئمة، ولا تجد حديثا صحيحا إلا وقد أخذه إمام منهم، ولعل إمامك اطلع عليه ولكنه عارضه حديث أصح عنده منه أو متأخر صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم عنه فنسخه، أو غير ذلك مما يعلمه المجتهدون.

وإذا أردت أنت العمل به فحسن، ولكن يلزمك تقليد الإمام الذي أخذ به، لأنه لم يأخذ به إلا وقد انتفى عنده المانع من العمل به مع اطلاعه هو على ما لم تطلع عليه

---

[1] التحفة (١٠/١٠٧) (اهـ منه).

أنت من أدلة الأحكام وتأهله لذلك، وإذا عملت بحكم مذهبك فلا حرج عليك، فإنه لا بد أن يكون عن دليل قام عند إمامك وإن لم تطلع عليه أنت، فإن الأئمة لم يخرجوا عن الكتاب والسنة قيد شعرة ما وجدوا فيها دليلا على المسئلة، بل هم أفضل من ذلك وأتقى وأورع، وإنما هم بمذاهبهم شرحوا الكتاب والسنة وبينوا للناس معانيهما وأحكامهما، وقربوها لأفهامهم وضبطوها ضبطا لولا إعانة الله لهم عليه لما كان في وسع البشر الإتيان بمثله.

ولذلك كانت مذاهبهم هي من دلائل نبوة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وصحة دينه المبين، واختلاف الأئمة رضي الله عنهم ليس هو في أصول الدين وعقائد التوحيد، التي يترتب على الاختلاف فيها محظور، ولم يختلفوا أيضا في معظم الأحكام الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة والتي تواترت أحاديثها واستفاضت أخبارها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما اختلافهم في بعض الفروع بحسب ما قام عند كل منهم من قوة الدليل، فكان اختلافهم هذا رحمة للأمة تقلد أيهم شاءت بدون حرج ولا تضييق، كما قاله صلى الله عليه وسلم: {اختلاف أمتي رحمة}، رواه البيهقي وغيره كما في **الجامع الصغير**) (اهـ كلام النبهاني).

الباب الثالث: اختلاف الأئمّة رحمة للأمّة

قال الكردي رحمه الله تعالى في **الفوائد المدنية** (ص٣): (إن النبي قال: اختلاف أمتي رحمة، فعليك أن تعتقد أن اختلاف أئمة المسلمين من أهل السنة والجماعة في الفروع نعمة كبيرة ورحمة واسعة، وله سر لطيف أدركه العلماء العاملون وعمي عنه المعرضون الغافلون) (اهـ كلام الكردي).

وفي **البيضاوي** (ج١ ص٢٢٥): ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [سورة آل عمران:١٠٥]، الآيات والحجج المبينة للحق الموجبة للاتفاق، والأظهر أن النهي فيه مخصوص بالتفرق في الأصول دون الفروع لقوله عليه

الصلاة والسلام: {من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد} (اهـ كلام البيضاوي).

وفي **رسالة القشيري** (ج ١ص٢٢٩) عن أبي يزيد البسطامي: (عملت في المجاهدة ثلاثين سنة فما وجدت شيئا أشد علي من العلم ومتابعته بالأعمال، ولولا اختلاف العلماء لبقيت، واختلاف العلماء[٢٢] رحمة إلا في تجريد التوحيد) (اهـ كلام القشيري).

وفي بعض الكتب: (قال الزركشي في **البحر**: اعلم أن الله لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة بل جعلها ظنية قصدا للتوسع على المكلفين، لئلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام الدليل القاطع عليه) (اهـ كلام بعض الكتب)[٢٣].

وفي **حاشية البدر الساري إلى فيض الباري** للشيخ محمد بدر عالم (ج١ ص٤٠٦): (قلت: وكأني أرى القرآن يبهم الأمر ليختلفوا فيه، واختلاف أمتي رحمة، ولذلك خلقهم ويبقى الناس في فسحة من الأمر، وإنما يريد الله بكم اليسر، وكأن الأئمة تختلف، وتختلف الروايات عن إمام واحد في مثل هذه المواضع لهذا، أعني أن الله سبحانه لو أراد أن ينحصر الدين في صورة واحدة لانحصر فيها ولضاق به الأمر على الناس ، فأراد أن لايكون في الدين من حرج، فكم من أشياء عينها وصرح بها، وكم من أشياء أبهمها وهي المرضيّة، لا أنه بحسب الاتفاق أو نحو من قصور في العبارة والعياذ بالله!، فإني رأيت كثيرا من العلماء يتأسفون في مثل هذه المواضع ويتحدث بهم أنفسهم أن القرآن لو صرح لانفصل به الأمر، ولا يتوجهون إلى أن الله تعالى ليس غافلا عن هذه الأشياء، ولكنه أبهمها قصدا، ونبه عليه في قوله: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [سورة المائدة:١٠١]، وعد النبي صلى الله عليه وسلم أعظمهم وزرا من حرم بسؤاله شيئ لم يكن حراما في الدين، فإنه هو الذي ضيق على الناس.

---

[٢٢] قول القشيري: (اختلاف العلماء)، أي في المسائل لبقيت أي على اجتهاد واحد، وهو ما اتفقوا عليه، وكنت في مشقة زائدة بالملازمة لنوع واحد، وفي نسخة لتعبت أي زيادة تعب بذلك-(انتهى شرح منه.)

[٢٣] شرح مسلم للنووي رحمه الله تعالى ٣٥/٢- (اهـ منه)، قوله:(في مثل هذه المواضع) (البدر الساري اهـ منه.)

وهذه فائدة عظيمة تنفعك في القرآن، ولم أر أحدا منهم نبه عليها، وهذا مما لم يكن خاطري أبا عذره[٢٤]، ولكني كنت سمعته من شيخي رحمه الله تعالى في الآية التي في صلاة الخوف، ثم إياك وأن ينسب إلي ما لم أرده، فإن المذهب عندي كما في الكتب، وهو الذي ينبغي عليه العمل للمقلد، وإنما أردت الآن الكلام في الشرع الحاوي للمذاهب الأربعة دون حصول الجزئيات، وإن عجزت أن تفهم حقيقة المراد بعده أيضا فأنت أعلم) (اهـ كلام بدر عالم بحذف).

وفي **شواهد الحق** للنبهاني (ص٨):(قال المناوي في **شرحه الكبير**: اختلافهم توسعة على الناس بجعل المذاهب كشرائع متعددة بعث النبي بكلها، لئلا تضيق بهم الأمور ولم يكلفوا ما لا طاقة لهم به، توسعة في شريعته السمحة السهلة، فاختلاف المذاهب نعمة كبيرة وفضيلة جسيمة خصت بها هذه الأمة، وقد وعد بوقوع ذلك فوقع من معجزاته ﷺ) (اهـ كلام النبهاني).

قال في **تمييز الطيب** (ص٨): (حديث {اختلاف أمتي رحمة}، زعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له، لكن ذكره الخطابي في **غريب الحديث** مستطردا، وأشعر بأن له أصلا عنده، قلت: قال شيخنا جلال السيوطي رحمه الله تعالى: أخرجه نصر المقدسي في **الحجة** والبيهقي في **الرسالة الأشعرية** بغير سند، وأورده الحليمي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم، ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا) (اهـ كلام **تمييز الطيب**)[٢٥].

وفي **شرح مسلم** للنووي رحمه الله تعالى (**هامش القسطلاني** ج٧ ص٩٩):

(قال الخطابي: وقد اعترض على حديث {اختلاف أمتي رحمة} رجلان أحدهما مغموص عليه[٢٦] في دينه -وهو عمرو بن بحر الجاحظ- والآخر معروف بالسخف

[٢٤] قوله: (أبا عذره) أي أول قائل لهذا الكلام، تقال للمرأة: (فلان أبو عذرها) أي أول زوج تزوجها فوجدها عذراء فافتضها وأزال عذرتها فحذفت التاء منه، قاله الالشريشي وغيره، وقيل العذر: (هو الغلبة والنجح، ومنه يقال هو أبو عذر هذا الكلام أي أول من اقتصبه، فليس فيه حذف التاء) (اهـ منه.)

[٢٥] الإتحاف (٢٠٥/١) (انتهى منه.)

[٢٦] مطعون في دينه (اهـ قا.)

والخلاعة -وهو إسحاق بن إبراهيم الموصلي- فإنه لما وضع كتابه في الأغاني وأمعن في تلك الأباطيل لم يرض بما تزود من إثمها حتى صدر كتابه بذم أصحاب الحديث وزعم أنهم يروون ما لا يدرون، وقال هو والجاحظ: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابا، ثم زعم أنه إنما كان اختلاف الأمة رحمة في زمن النبيﷺ خاصة، فإذا اختلفوا سألوه فبين لهم، والجواب عن هذا الاعتراض الفاسد أنه لايلزم من كون الشيئ رحمة أن يكون ضده عذابا، ولا يلتزم هذا ويذكره إلا جاهل أو متجاهل، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ﴾ [سورة القصص:٧٣]، فسمى الليل رحمة ولم يلزم من ذلك أن يكون النهار عذابا، وهو ظاهر لا شك فيه.

قال الخطابي: والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام، أحدها: في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكار ذلك كفر، والثاني: في صفاته ومشيئته، وإنكارها بدعة، والثالث: في أحكام الفروع المحتملة وجوها، فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرامة للعلماء، وهو المراد بحديث {اختلاف أمتي رحمة}، هذا آخر كلام الخطابي رحمه الله تعالى) (اهـ كلام النووي)، قال الجامع: (فاندفع به[٢٧] ما في الكازروني (ج٢ ص٣٥)، وهو: قال الشيخ الإمام تقي الدين السبكي في فتاواه: ليس اختلاف الأئمة رحمة، وليس الحديث معروفا عند المحدثين، ولم أقف له عن سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، ولا أظن له أصلا (اهـ مافي **الكازروني**)، (اهـ كلام الجامع).

وقال الكردي في **الفوائد المدنية** (ص٢٣٩): (فأقول: يجوز تقليد الأقوال والأوجه الضعيفة والأئمة المجتهدين غير الأربعة بشرطه من التسهيل في الملة الحنيفية السهلة، وبه يظهر سر حديث {اختلاف أمتي رحمة}، وقد رأيت في **العقد الفريد في أحكام التقليد** للسيد السمهودي في التكميل الذي جعله في استحباب الخروج من الخلاف وما يعتبر فيه نقلا عن بعض فقهاء غيرنا: أن جمهور مسائل الفقه مختلف فيها اختلافا معتدا به، والمجمع عليه قليل، إلى آخر ما قاله) (اهـ كلام الكردي)[٢٨].

[٢٧] الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٣/٥٤ اهـ منه.)

[٢٨] فروع التحفة في التقليد (١٠/١٠٩) (اهـ منه.)

وقال النبهاني في شواهد الحق (ص٩): (واعلم أنه لاينافي ما ذكرناه إلزام العلماء للعامة بالتزام مذهب معين وإن كان لم يرد بذلك شرع بخصوصه، لأنهم ما ألزموهم بذلك إلا رحمة بهم بارتكاب أخف المفسدتين، فلولا إلزامهم العامي بمذهب معين لضل عن طريق الهدى بغير دليل) (اهكلام النبهاني).

وفي مقالات الكوثري مقالة هي كالنتيجة للعنوانات الثلاثة المذكورة فيناسب نقلها هنا قال الكوثري:

(اللامذهبية قنطرة اللادينية[٢٩])من يتذبذب بين المذاهب منتهجا اللامذهبية في الدين الإسلامي، فهو أسوأ وأردأ من الجميع، وبين ذلك[٣٠] عقلا ونقلا، ثم قال: فإذا لقيت في آخر الزمن مترعما في الشرع، يدعو إلى نبذ التمذهب[٣١] بمذاهب الأئمة باجتهاد جديد يقيمه مقامها، محاولا تدعيم إمامته باللامذهبية بدون أصل يبنى عليه غير شهوة الظهور، يبقى تلك المذاهب وتابعوها في حيرة، بماذا يحق أن يلقب من عنده مثل هذه الهواجس والوسواس، أهو مجنون مكشوف الأمر غلط من لم يقده إلى مستشفى المجاذيب، أم مذبذب بين الفريقين، يختلف أهل العقول في عده من عقلاء المجانين أو مجانين العقلاء؟.

بدأنا منذ مدة نسمع مثل هذه النعرة من أناس، هم في حاجة شديدة على ما أرى إلى الكشف من عقولهم بمعرفة الطبيب الشرعي قبل الالتفات إلى مزاعمهم في الاجتهاد الشرعي القاضي في زعمهم على اجتهادات المجتهدين، فعلى تقدير ثبوت أن عندهم بعض عقل، فلا بد أن يكون من صنائع أعداء هذا الدين الحنيف ممن لهم غاية ملعونة، ترمي إلى تشتيت اتجاه الأمة الإسلامية في شؤون دينهم ودنياهم تشتيتا يؤدي بهم إلى التناحر والتنابذ والتشاحن والتنابز يوما بعد يوم، بعد إخاء مديد استمر بينهم منذ بزغت شمس الإسلام إلى اليوم.

---

[٢٩] ما أصوب هذه العبارة وما أحلاها- (اهمنه.)

[٣٠] أي كون من يتذبذب أسوأ وأردأ- (اهمنه.)

[٣١] أي الترك والطرح (اهـ.)

فالمسلم الرزين لا ينخدع بمثل هذه الدعوة، فإذا سمع نعرة الدعوة إلى الانفضاض من حول أئمة الدين الذين حرسوا أصول الدين الإسلامي وفروعه من عهد التابعين إلى اليوم، كما توارثوه من النبيﷺ و أصحابه رضي الله عنهم أجمعين أو طرق سمعه نعيق النيل من مذاهب أهل الحق، فلا بد له من تحقيق مصدر هذه النعرة واكتشاف وكر هذه الفتنة، وهذه النعرة لا يصح أن تكون من مسلم صميم درس العلوم الإسلامية حق الدراسة، بل إنما تكون من متمسلم مندس بين علماء المسلمين، وأما إن كان ذلك الداعي إلى نبذ التمذهب يعتقد في الأئمة المتبوعين أنهم من أسباب وعوامل الفرقة والخلاف بين المسلمين، وأن المجتهدين في الإسلام إلى اليوم كلهم على خطأ، وأنه يستدرك عليهم في آخر الزمن الصواب الذي خفي على الأمة منذ بزوغ شمس الإسلام إلى اليوم، فهذا من التهور والمجازفة البالغين حد النهاية.

وكل ذلك يجري تحت بصر الأزهر وسمعه، ورجاله سكوت على تلك المخازي، مما لا يرتضيه الأزهر السني الذي أسس بنيانه على التقوى منذ عهد الملك الظاهر بيبرس وأمرائه الأبرار، حيث صيروه معقل العلم لأهل السنة، بعد أن أحيوا معالمه، ولم تزل ملوك الإسلام ترعاه على هذا الأساس إلى اليوم، ولا يزال بابه مغلقا على غير أتباع الأئمة الأربعة، وللملك فؤاد الأول يد بيضاء في إنهاض الأزهر على ذلك الأس القويم، والحكومة الرشيدة المتمسكة بأهداب الدين الإسلامي لم تزل تسدي إليه كل جميل مراعاة لتلك الغاية السديدة.

فإذا تم لدعاة النعرة الحديثة قصر الاجتهاد على شخص واحد من أبناء العهد الحديثة بمؤهلات غير مألوفة، وتمكنوا من إبادة المذاهب المدونة في الإسلام لهؤلاء الأئمة الأعلام، ومن حمل الجماهير على الانصيباع[٣٤] لآراء ذلك الشخص يتم لهم ما يريدون، ولكن الذي يتغني بحرية الرأي على الإطلاق بكل وسيلة، كيف يستقيم له منع الطامحين من أبناء الزمن مثله إلى الاجتهاد من الاجتهاد؟ أم كيف يجيز إملاء مايريد أن يمليه من الآراء على الجماهير مرغمين فاقدي الحرية؟ أم كيف يبيح داعي الحرية

---

[٣٤] أي الرجوع.

المطلقة حرمان الجماهير المساكين المقلدين حرية تخير مجتهد يتابعونه باعتبار تعويلهم عليه في دينه وعلمه في عهد النور!!؟ ولم يسبق لهذا الحجر مثيل في عهد الظلمات وهذا مما لا أستطيع الجواب عنه.

وقصارى القول: إنك إذا قمت بدرس أحوال القائمين بتلك النعرة الخبيثة، وجدتهم لا يألفون المألوف ولا يعرفون المعروف، أعمت شهوة الظهور بصائرهم حتى تراهم يصادقون المتألبين على الشرق المسكين، فنعرتهم هذه ما هي إلا نعيق الإلحاد المنبعث عن أهل الفساد، فيجب على أهل الشأن أن يسعوا في تعرف مصدر الخطر وإطفاء الشرر، وليست هذه الدعوة المنكرة سوى قنطرة اللادينية (اه كلام الكوثري بحذف).

الباب الرابع: (هم رجال ونحن رجال) (قول عجيب)

ذكر النبهاني[٣٣] بعد أن نقل عن العلماء انقطاع الاجتهاد منذ عصور طويلة:

(إذا علمت ذلك تعلم أن ما يهذي به الآن بعض طلبة العلم من بلوغهم درجة الاجتهاد المطلق، وأنهم تأهلوا لاستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة بأنفسهم، ولم يبق لهم حاجة إلى تقليد أحد من الأئمة الأربعة حتى تركوا مذاهبهم التي نشؤوا عليها، وصاروا يعترضون بأفهامهم السقيمة على المذاهب ويقولون: نحن لا نعمل بآراء الرجال وما أشبه ذلك من عبارات المغرورين الجهال، هو من الوساوس الشيطانية والدعاوي النفسانية، التي حملهم عليها قلة العقل والدين، ورضاهم عن نفوسهم وجهلهم بما انطوت عليه من العيوب، وقد انعكس عليهم ما أرادوه من هذا الهوس والحماقة والوقاحة، فلم يحصلوا مطلوبهم من علو المنزلة عند الناس ومقتهم الله وكرّه فيهم خلقه، فصاروا عندهم مرذولين يهزؤون بهم.

ومن جهلت نفسه قدره ... رأى غيره منه ما لا يرى

[٣٣] في مقدمة شواهد الحق له رحمه الله سبحانه وتعالى، (اه منه.)

وقد رأيت بعضهم يدعو عوام الناس إلى استنباط الأحكام الشرعية من القرآن وصحيح البخاري، فانظر هذا الجهل العظيم والضلال المبين، فإياك يا أخي ثم إياك من الاجتماع على أمثال هؤلاء الحمقى، والزم مذهبك وقلد أي إمام شئت من الأئمة الأربعة، بدون تتبع الرخص والتلفيق في الأحكام بحيث يحصل من ذلك هيئة لا يقول بها إمام منهم فإن ذلك ممنوع.

واعلم أن الجنون فنون، وأن من أقبح فنونه جنون هؤلاء الطلبة الحمقى الذين ظهروا في هذا الزمان السيئ، وجعلهم الشيطان ملعبة، فحملهم على دعوى الاجتهاد وفهم الكتاب والسنة وأخذ الأحكام منهما بدون حاجة إلى تقليد أحد من أئمة الدين، وصاروا يقولون: هم رجال ونحن رجال، وبعضهم إلى الآن لا يحسن الاستنجاء، فضلا عما هو فوق ذلك من أوصاف العلماء، وأين هم من الأئمة الذين أجهدوا نفوسهم في العلوم التي تلزم لفهم الكتاب والسنة، ورووا أكثر معانيهما خلفا عن سلف إلى الصحابة الذين شافههم النبيﷺ ببعضها، والبعض فهموه بمقتضي أذواقهم وطباعهم السليمة وعربيتهم الصحيحة التي نزل القرآن بها.

وبالله، عليك أيها المنصف، هل يجوز لأمثالنا إذا ذكر الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأمثالهم، ومن هو أعلى منهم كالتابعين والصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ومن هو دونهم كأئمة الفقهاء والمفسرين والمحدثين أن يقول: هم رجال ونحن رجال، أف لهذه الباطلة الكاذبة وأهلها، والله إني حينما أراهم وأسمع بهم أستقذر من سيرتهم أكثر مما أستقذر من إحدى القاذورات إذا مررت بها، وقد تمكن من بعضهم الشيطان إلى درجة حصل بها اليأس من إصلاحهم، فإن أحدهم مع جهله ونقص دينه وعقله، يعتقد في نفسه أنه علم هدى وإمام مقتدى، وأن هذه الأمة قد ضلت، وأنه يريد أن يهديها.

ومن هؤلاء المجانين قسم يمتاز عن غيره بالرقاعة والسماجة وفساد الذوق وقلة العقل والدين، وهم الذين يلهجون دائما بألسنتهم وأقلامهم بحسن أحوال هذا العصر، وأنه عصر العلم والمعرفة والفضل والأدب والتهذيب وكل خير، فتراهم يقولون: قد مضى عصر الجهل والتوحش، والآن نحن في عصر العلم والتمدن، وينسبون كل شيئ

يستحسنونه ويريدون مدحه إلى هذا العصر السعيد بزعمهم، فيقولون: العلوم العصرية والأفكار العصرية والأخلاق العصرية والتمدنات العصرية، وتارة يقولون: إن الناس قد تمدنوا وتنوروا وتفتحت عيونهم وزالت تلك الهمجية والتوحش، وما أشبه ذلك من العبارات الباردة الكاذبة، التي هي من أعظم الأدلة على أن الناطق بها ولا سيما إذا كان من المسلمين أثقل الثقلاء وأجهل الجهلاء، ليس له ذوق سليم ولا فكر مستقيم، ولا يفهم الفرق بين الباطل والحق.

ووجه ذلك أن الحسن عندنا -معاشر المسلمين- ما وافق الشرع، والقبيح ما خالف الشرع، والعصر الذي يستحسنه الشرع هو الذي تجري فيه أحكامه، ويغلب على الناس فيه الدين وإطاعة أوامر الله تعالى واجتناب مناهيه، ولذلك ورد في حديث البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {خير القرون قرني}، وفي رواية {قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم}، وذلك لأن الدين في تلك الأعصر الثلاثة كان في غاية القوة، فكانت خير القرون، وإنما كانت خيريتها على الترتيب، لأن قوة الدين فيها كذلك على الترتيب.

وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على ضعف الدين في آخر الزمن، وها نحن نشاهد مصداقها الآن، هذه الصلاة لا يشك أحد بأنها من أعظم أركان الدين، وتاركها كافر على بعض المذاهب، ومن أفسق الفساق عند باقيها، ومع ذلك نرى كثيرا من فساق المسلمين وأخص منهم هؤلاء المجتهدين المجانين، تاركين لها بلا مبالاة ولا خوف ولا حياء، وإذا أنكر عليهم عالم يهزؤون به ولا يؤثر فيهم إنكارهم شيئا، وقس عليها غيرها من الفروض الدينية والأمور الشرعية.

و إلى علماء الدين تجدهم غالبا أذل الناس وأقلهم مالا وأسوأهم حالا، ولذلك حصل الزهد في طلب العلوم الدينية، مع كونها أصل السعادة الأبدية، وزاد الطين بلة إن من يطلب العلم لأسباب تحمله على الطلب مهما كان من شأنها دنيوية أو أخروية، ربما اجتمع على بعض هؤلاء المخذولين وتعلم منهم بعض مبادي العلوم، أو شاركهم في الدروس على المشائخ، فينفثون فيه سم دعاويهم الباطلة، فلا يمضي عليه مدة يسيرة إلا

وقد وقع في شباكهم، وصار منهم إماما مجتهدا يعترض على أئمة الأمة وعلمائها ومحدثيها وفقهائها وصوفيتها وصلحائها، ويصير بحالة سيئة كأن بقاؤه على الجهل أحسن منها، والأمر في ذلك بازدياد كما ورد في حديث البخاري عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {لا يأتي عليكم عام ولا يوم إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم}.

وهذا مما لا خفاء فيه فإن كل واحد منا إذا نظر لما شاهده في نفسه من أول عمره في شأن الدين، يجد الفرق ظاهرا بين المتقدم والمتأخر من أيام عمره، وقد علمت أن الخيرية الواردة فيما يتعلق بالزمان بقوله ﷺ: {خير القرون قرني} هي خيرية الدين وقوته فيه، وكذلك يكون معنى الشرية الواردة في شأن الزمان في هذا الحديث، فشريته إنما هي ضعف الدين فيه، أما البحث عن أسباب قوة الدين وضعفه فله شرح يطول لا يحتمله المقام، ولا يخفى على ذوي الأفهام، والمسلم العاقل يجتهد في سلامة دينه بقدر استطاعته، وقصدي مما ذكرته هنا بيان أن هذا العصر ليس كما يزعمه أولئك الجهلة، من أنه أحسن العصور، ويتبجحون بذلك في عباراتهم، والحامل لهم على هذا إنما هو المناسبة القوية بينهم وبينه، فإنهم بفساد طبائعهم حصلت المشاكلة بينهم وبينه فأحبوه، وصاروا يتبجحون بمدحه ويفتخرون بأنهم من أهل الأفكار العصرية والأخلاق المرضية.

أما أصحاب الأذواق السليمة الدينية وهم لا تعجبهم هذه الأخلاق بالكلية، لأن مبناها على البهرجة[34] وترك الدين وقلة الحياء، وعدم المبالاة بالآداب الشرعية، واستحسان القبيح من العوائد الأفرنجية، وتقبيح الحسن من العوائد الإسلامية، فهذا العصر في الحقيقة هو ثغالة العصور، وعصارة الشرور، وقرارة الفسوق والفجور، وغير ذلك من مساوي الأمور، ومع ظهور ذلك نرى هؤلاء الطلبة الأشرار الأغمار، ومن كان على شاكلتهم من الجهال الأشرار، قد فسدت طباعهم واستحالت أحوالهم، فهم لا يزالون يلهجون بمدح هذا العصر وعوائده، ويتبجحون بكثرة فضائله وفوائده، ولا يكاد يخلو من ذلك مجلس من مجالسهم ولا مقالة من كتاباتهم، ومن عجيب أمرهم وغريب شرهم

---

[34] أي العدول عن الجادة إلى غيرها.

قوله:(البهرجة) في المنجد:(بهرج بهم الدليل: عدل بهم عن الجادة إلى غيرها)(اهـ)

وضرهم أنهم يحاولون أن يجعلوا الأمور الدينية على مقتضى الأحوال العصرية، حتى إني سمعت مرارا من بعضهم لزوم تأليف تفسير القرآن على مقتضى الأذواق العصرية، وسمعت من رجل منهم أنه سيفعل ذلك ويؤلف تفسيرا بهذه الصفة التي توافق هذا العصر، وهو في نفسه لا يقدر على فهم متن الآجرومية.

والحاصل أن هذه الفرقة المخدوعة المخذولة من طلبة زماننا في غاية الغباوة ونقص العقل والدين، وقد عظم ضررهم على أنفسهم وعلى من يخالطهم ويصغي إلى كلامهم من المسلمين، فإنهم مع جمعهم لعقائد شتى من عقائد أهل الزيغ والبدع والوهابية وغيرهم واستحسانهم ضلالاتهم أضر منهم بكثير، وذلك أن الوهابية قوم أهل بدعة ظهروا بها في بلاد نجد، وانتشر مذهبهم إلى ما حواليهم من البلاد، ثم تقلص ظلمهم وقلوا وذلوا وانحصروا في أرضهم، وهم مع كونهم حنابلة، أنكر عليهم علماء مذهب الإمام أحمد ماهم عليه من العلو في الدين وتضليل المسلمين.

أما هذه الفرقة الجديدة فهي مؤلفة من سائر المذاهب بدون علم ولا تقوى ولا قواعد يستندون إليها كسائر الفرق، وإنما الجامع بينهم فساد الأفكار، والاعتراض على الأئمة الأخيار، وهم يختلطون بالناس ويكتبون آراءهم الفاسدة وضلالاتهم المضرة في بعض الجرائد، وينشرونها في سائر الجهات باسم علماء وكتاب من أهل السنة والجماعة بحسب زعمهم، فالعلماء العارفون الصلحاء متى اطلعوا على كلامهم يستخفونه فيعرضون عنه ولا يراجعون قراءته لمخالفته لأحكام الدين ومذاهب أئمة المسلمين، فهم لا ضرر عليهم منه، لكن العوام ربما استحسنوا شيئا منه لجهلهم، فيدخل عليهم الخلل في دينهم، ويلتبس باطل هؤلاء بالحق الذي سمعوه من علمائهم، فتشتبه عليهم الأمور، وتزيد الشرور، فقد علم أنهم أضر بكثير من الوهابية وأمثالهم من الفرق المعلومة عند الناس.

فالحذر الحذر من هذه الفرقة الجديدة المنابذة لمذاهب أئمة الدين، المخالفة لجمهور المسلمين، المتبعة في ذلك غير سبيل المؤمنين، وكل من يحب الله ورسوله ودينه يحترس من هؤلاء الطلبة المناحيس، فإنهم من أعظم جنود إبليس، جهزهم في هذا العصر السيئ

ليحارب بهم عقائد المسلمين، وقد جعلهم أقوى أعوانه على إضلال المهتدين، ومن كان منهم قد حصل شيئا من العلوم العقلية والنقلية كان ضرره على الناس أكثر من ضرر من كان أقل منه تحصيلا، فقد اتخذ تلك العلوم ذرائع للفساد وإضلال العباد.

وما أحسن ما نقله سيدي عبد الوهاب الشعراني في الطبقات عن شيخه الخواص قال: سمعت سيدي ابراهيم المتبولي يقول: زيادة العلم في الرجل السوء كزيادة الماء في أصول شجرة الحنظلة، فكلما ازداد ريا ازداد مرارة (اهـ).

ومن أوصافهم الذميمة التي يتميزون بها عن غيرهم، كثرة مجادلتهم ومخاصمتهم وشدة المحاماة عن باطلهم اذا أمنوا من الضر، لا سيما من كان منهم في بلاد تجاهر فساقها بقلة الحياء والدين كبلاد مصر، روى الإمام أحمد وغيره عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: {ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل} ثم تلا هذه اللآية ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [سورة الزخرف:٥٨]، قال الإمام الحفني في حاشيته على الجامع الصغير: قوله أوتوا الجدل أي الخصومة بالباطل، فمتى تبع قوم هوى أنفسهم ابتلاهم الله تعالى بالجدل (اهـ).

ولا أقول إن هؤلاء الجماعة كفار، فاني لم يبلغني عنهم شيئ من المكفرات، وإنما أقول: إن ما هم فيه من الدعاوي الكاذبة والأفكار السقيمة الذميمة والآراء المضرة الوخيمة التي لهجوا بها في شئون الدين مما تقدم بيانه، هي من أشد أنواع الضلال وأقبح أنواع الفسق وأسوء أنواع البدع وأشر أنواع المعاصي وأضرها على أنفسهم وعلى الدين والمسلمين، إذ هم مع كونهم في الأصل من أهل السنة والجماعة من مذاهب شتى بعضهم حنفي وبعضهم شافعي وبعضهم مالكي وبعضهم حنبلي تجردوا من جميع هذه المذاهب، وصاروا فرقة ملفقة دينها، وديدنها الاعتراض على أئمة الأمة وعلمائها وصوفيتها وصلحائها وأوليائها وأصفيائها، وقد جاوزوا بذلك حدهم وفقدوا رشدهم، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعا، ويسوقون للأمة هداية ونفعا، وما علموا أنهم يكتسبون قبيح الآثام، ويكونون سببا في إضلال الأنام، فيستهينون بالعلماء وهم هداة الإسلام، فيقل أو يزول بهم انتفاعهم وتسوء أخلاقهم وأوضاعهم، ولا سيما في هذا الزمن الكاسد الذي

كسد فيه العلم النافع وأهله، واعلم أن الدين إنما يؤخد عن العلماء الأمناء والكتب المعتمدة لا عن هذه الجرائد المنتقدة، وأن دين الإسلام -كما أنه أصح الأديان دراية- هو أصح الأديان رواية، فقد رواه الأئمة المتقون والحفاظ المتقنون والثقات الصادقون والعلماء العاملون.

لا شك أن هؤلاء الأشرار أولى بعدم الاعتبار، إذ هم أشد فسقا بكثير، لما هو مشاهد من ترك كثير منهم الصلوات وارتكابهم أنواع المحرمات، أما الكذب فهو شعارهم ودثارهم، ولو لم يكن منه إلا دعواهم الاجتهاد المطلق وهم في غاية الجهل والحماقة، لكفى ذلك دليلا على أنهم أكذب الناس، فكيف تؤخد عنهم أحكام دين الإسلام، وتحليل الحلال، وتحريم الحرام؟، وزد على ذلك طعنهم في الأئمة السابقين والعلماء العاملين والأولياء الصالحين رضي الله عنهم أجمعين.

لعمري إن أخذ الدين عن النساء والأطفال وأجهل الجهال، هو بالإعتبار أولى وأحرى من أخذه عن هؤلاء السفهاء الضلال، ولكون شأن هؤلاء المخذولين المغرورين مبنيا على زخرفة الألفاظ والتظاهر بأن مقصودهم نصرة الدين وهداية الأمة وخدمة الإسلام والمسلمين، صارت حالتهم تعجب بعض المغفلين من طلبة العلم، فلم تمض عليهم مدة سمعوا فيها زخارفهم وتمويهاتهم وطالعوا كتاباتهم، حتى صاروا من جملتهم.

ومن شأن هؤلاء الفساق المفتونين أن جعلوا ديدنهم تتبع عثرات العلماء، يستخرجونها من كتبهم ويقولون: فلان الفقيه مثلا قال في كتابه كذا ويعترضون عليه، ويسوقون الاعتراض على جميع الفقهاء من جميع المذاهب، ليس على ذلك الفقيه فقط، ويرون عبارة مستهجنة لمحدث مثلا، فينقلونها ويعترضون عليها وعلى سائر المحدثين، ويرون عبارة غامضة لصوفي، فيشنعون عليه وعلى سائر الصوفية معه، ويرون في أحد التفاسير حديثا موضوعا أو قصة إسرائيلية، فيشنعون على ذلك المفسر وسائر المفسرين، وهكذا عملهم في جميع طوائف علماء الدين.

ومن العجب أنه يوجد منهم جماعة في كثير من البلاد الإسلامية، كأن الشيطان نفث في قلوبهم هذه الضلالات والترهات في آن واحد، وصارت أخبار بعضهم تتصل

ببعض بحيث إنهم ينتصر بعضهم لبعض على البعد، كأنهم أهل مذهب واحد، ولا مذهب في الحقيقة بل هم مثل البهائم السائمة، وأكثرهم جهال ضلال تاركون للصلاة والعبادات غارقون بأنواع الفسادات، دينهم كلام في كلام، ويقينهم مركب من الشكوك والأوهام، كل واحد منهم يزعم في نفسه أنه إمام لا يحتاج إلى تقليد أحد من أئمة الإسلام، وضالتهم المنشودة وطلبتهم المقصودة، مسئلة يشوشون بها أفكار عوام المسلمين، ويعترضون بها على أئمة الدين، فإذا وجدوا مسألة من هذا القبيل لعالم قديم زل بها، وقد نبه العلماء على خطئه فيها وأنها زلة من زلاته وهفوة من هفواته، تراهم ينشرونها ويثنون على ذلك العالم غاية الثناء من الجهة التي ذمه بها العلماء.

ومن ذلك ما وقع للإمام ابن تيمية رحمه الله وعفى عنه من المسائل التي زاغ بها عن الصواب، ودخل إلى لومه العلماء بسببها من كل باب، فترى هؤلاء الطغام حريصين على نشرها غاية الحرص، فيجتهدون إلى الوصول على الكتب التي اشتملت عليها من أقاصي البلاد، ويطبعونها وينشرونها لإضلال العباد، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وقد طبعوا إلى الآن عدة كتب منها، فمنها ما صرح بشرك المستغيثين بسيد المرسلين وسائر النبين وعباد الله الصالحين، ومنها كتاب سماه **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، جعل فيه من القسم الثاني جماعة من أكابر الأولياء، كسيدي محي الدين بن العربي رضي الله عنه ونفعنا ببركاته حتى كفره، وهو سلطان العارفين وإمام العلماء العاملين.

ثم كلما وقع في يدهم كتاب من هذا القبيل يسارعون إلى طبعه ونشره، ومن ذلك كتاب ابن القيم المسمى **إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**، تبع فيه شيخه ابن تيمية على زلاته، وشنع كل التشنيع على الزائرين والمستغيثين بخير الأنام وغيره من الأنبياء والأولياء الكرام، ومثله ابن عبد الهادي في كتابه **الصارم المبكي**[٣٥] **في الرد على السبكي**، وهو بئس الكتاب) (اهـ كلام النبهاني مفرقا وبحذف من البين).

---

[٣٥] قوله: (الصارم المبكي) بالموحدة، وفي الفوائد المدنية (وتصدى للرد عليه (على ابن تيمية الحنبلي) السبكي في تصنيف، سماه الصارم المنكي بالنون) (اهـ منه.)

قال الشيخ الأنور في **فيض الباري** (ج٤ ص١٨):(إن الناس في هذا العهد قد تعودوا بإنكار كل شيئ لا تحيط به عقولهم، ما أجهلهم! فإنهم إذا أخبرهم أهل أوروبا بما شاهدوه بالآلات آمنوا به، وإن كان أبعد بعيد ولا يشكون فيه مثقال ذرة، كقولهم: إن الإنسان كان أصله قردة، وكقولهم: إن في السيارات عمرانات، ثم إذا أخبرهم أصدق القائلين عما رآه بعينه كما قال: ﴿أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [سورة النجم:١٢]، أو يخبر به ربه جل وعز إذا هم معرضون، وحينئذ لا يملك المرء إلا أن تتقطع نفسه عليهم حسرات فهداهم الله سواء الصراط) (اهـ كلام الأنور).

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة، إنك أنت الوهاب، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحتويات